الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.80

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 December 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٣ من جدول الأعمال
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة، السيد ماركو أنطونيو سوازو (هندوراس)، على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.36

النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء، المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيَّدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)] الذي تم اعتماده في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

وإذ ترحب بمبادرات العناصر الفاعلة ذات الصلة وجهودها في عملية تمويل التنمية من القطاعين العام والخاص، فضلا عن التمويل من المجتمع المدني، سعيا إلى مواصلة المشاركة التامة وطنيا وإقليميا ودوليا لضمان المتابعة اللازمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر، إلى مواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والتمويلية والتجارية، في إطار جدول الأعمال الشامل للمؤتمر،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.02.II.A.7).

111202 111202 02-73180 (A)
0273180

وإذ تدرك الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق المقاصد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة الألفية[٢]، في قياس التقدم الإنمائي المحرز وفي المساعدة في توجيه أولويات التنمية، فضلا عن النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر، ويسمح، على نحو متسق بتعبئة جميع المصادر المتاحة لتمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد الداخلية، والتدفقات الدولية، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية،

وإذ تحيط علما ببياني لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي الصادرين في نيسان/أبريل وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، وكذلك ببيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

١ - **تؤكد** التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل والفعلي لتوافق مونتيري[١]، والتزامها، في هذا الصدد، بتعزيز نهج شامل إزاء التحديات الوطنية والدولية والشاملة المترابطة التي ينطوي عليها تمويل التنمية، في شراكة نشطة مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وغير ذلك من الجهات المؤسسية المعنية صاحبة المصلحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق العمل الجماعي والمتسق في كل مجال من مجالات توافق الآراء؛

٢ - **تكرر التأكيد** على أن النجاح في بلوغ هدفي التنمية والقضاء على الفقر يتوقف، في جملة أمور، على الحكم الرشيد على الصعيدين القطري والدولي. وتُمثِّل السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تلبي حاجات الشعب والبنية الأساسية المُحسَّنة الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي المطرد، وللقضاء على الفقر، ولتوفير فرص العمل. ويتساوى مع الأسس اللازمة تلك في الأهمية تحقيق الشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والالتزام بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح وعادل ومحكوم بقواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي؛

٣ - **تعرب عن قلقها** إزاء الصعوبات التي تنطوي عليها الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتؤكد أهمية التصدي لها عن طريق جهود تعاونية عزومة تبذلها جميع البلدان والمؤسسات؛ وتُبرز أهمية مواصلة بذل الجهود لتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية؛

---

(٢) القرار ٥٥/٢.

٤ - **تدعو** إلى النظر المتكامل في مسائل التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، وتؤكد من جديد، ببلوغ هذه الغاية، الحاجة الماسة إلى اتخاذ الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إجراءات متسقة، حسب الاقتضاء، إلى جانب الإجراءات التي تتخذها الحكومات، للترويج لاقتسام منصف وواسع النطاق لفوائد العولمة، مع مراعاة سمات الضعف الخاصة بالبلدان النامية وشواغلها واحتياجاتها؛

٥ - **تقر** بأن وجود بيئة محلية مؤاتية يمثل أمرا حيوي الأهمية لتعبئة الموارد المحلية، ولزيادة الإنتاجية، وللحد من هروب رؤوس الأموال، ولتشجيع القطاع الخاص، ولاجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما على نحو فعال. وينبغي للمجتمع الدولي دعم الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة؛

٦ - **تشجع** جميع الحكومات على مكافحة الفساد، والرشوة، وغسل الأموال، وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصادر غير مشروعة، وعلى العمل من أجل إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدان المنشأ، وترحب بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي؛

٧ - **تشدد** على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز إدارة الشركات، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، ولا سيما عندما يمكن أن تكون للسياسات غير الملائمة عواقب شاملة؛

٨ - **تشدد** على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية لتعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي لتحقيق النمو والتنمية عن طريق وسائل تشمل، في جملة أمور، سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والسياسات التي ترمي إلى تدعيم الأجهزة التنظيمية لقطاعات الشركات والقطاعات المالية والمصرفية؛

٩ - **ترى** أنه، في ضوء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، ينبغي تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بتحقيق نتائج متوازنة في مفاوضات الدوحة تستجيب لمصالح جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، ولا سيما البلدان النامية، وبإعطاء شكل ملموس للأحكام المتعلقة بالتنمية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، وبالعمل لكفالة معالجة شواغل البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بمسائل التنفيذ والمعاملة التفضيلية الخاصة، معالجة صحيحة وفعالة وفقا لإعلان الدوحة الوزاري[٣]، بصيغته المعدلة بالإجراء الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية؛

---

(٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

١٠ - **تقر** بأن القواعد والمسائل التجارية في إطار ما بعد مؤتمر الدوحة ينبغي أن يكون لها مضمون إنمائي واضح؛

١١ - **تعرب عن القلق** إزاء اتخاذ عدد من الأعمال الأحادية الجانب التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بصادرات البلدان كافة، ولا سيما صادرات البلدان النامية، وتؤثر تأثيرا بالغا على المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية وعلى تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية وزيادة تعزيزه؛

١٢ - **ترحب** بالالتزامات، المعلنة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها، وتتطلع قدما إلى أن تتاح في وقت قريب الموارد التي تم الالتزام بها وفقا للأُطر الزمنية المعلنة، وتحثُّ البلدان المتقدمة النمو، التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على أن تبذل جهودا ملموسة لبلوغ ذلك الهدف، وتشجع البلدان النامية على الإفادة من التقدم المحرز في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية في العمل على بلوغ الأهداف والمقاصد الإنمائية؛

١٣ - **تؤكد من جديد** العزم، على النحو المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٢]، على أن تتناول بصورة شاملة وفعالة مشاكل ديون البلدان النامية المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل، عن طريق تدابير وطنية ودولية متعددة مصممة لجعل تحمُّل ديون تلك البلدان ممكنا على المدى الطويل؛

١٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أنه ينبغي لاستعراضات القدرة على تحمُّل الديون أن تضع في الاعتبار أيضا أثر تخفيف عبء الديون على التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية وأن تحليل القدرة على تحمُّل الديون عند نقطة الإكمال ينبغي أن يأخذ في الحسبان أي تدهور في آفاق النمو العالمي وانخفاض معدلات التبادل التجاري؛ فضلا عن ذلك، ينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز شفافية ونزاهة تحليل القدرة على الديون؛

١٥ - **تشدد** عند النظر في آلية جديدة لتسوية الديون، على أهمية إجراء مناقشات واسعة النطاق في المنتديات الملائمة، مع جميع الأطراف المهتمة، وترحب بالخطوات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية لأخذ الجوانب الاجتماعية وتكاليف الاستدانة التي تتحملها البلدان النامية بعين الاعتبار ، وتشجعها على مواصلة جهودها في ذلك الصدد، وتعيد

التأكيد على أن اعتماد هذه الآلية ينبغي ألا يحول دون تقديم التمويل العاجل في أوقات الأزمات؛

١٦ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية عن طريق الجهود التعاونية القوية التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص البلدان الصناعية الرئيسية، التي لها ثقل كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، عند صياغتها سياسات اقتصادها الكلي، تأثير تلك السياسات على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية للنمو والتنمية؛

١٧ - **تشير** إلى أثر الأزمات المالية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أو إمكانية انتقال هذه الأزمات إليها، بغض النظر عن حجمها، وتؤكد في هذا الخصوص، الحاجة إلى كفالة إتاحة مجموعة ملائمة من التسهيلات والموارد المالية للمؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، لكي تستجيب على نحو موقوت وحسن وفقا لسياساتها؛

١٨ - **تحيط علما** ببلاغ لجنة التنمية الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وبخاصة الفقرة ١٠ منه، بشأن الحاجة إلى تحديد سبل عملية ومبتكرة لزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق هذا الهدف؛

١٩ - **تدعو** صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله في مجال الحصص، وترحب بمواصلة الصندوق النظر في استعراضه للحصص وبإعادة تأكيد اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أنه يتعيّن أن تتوافر للصندوق الموارد الكافية لكي يضطلع بمسؤولياته المالية وأن الحصص يجب أن تكون انعكاسا للتطورات في الاقتصاد الدولي؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع أمانات الجهات المؤسسية المعنية صاحبة المصلحة، ومن خلال الاستخدام الكامل لآليات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومن خلال الدعم الفعال من الأمانة العامة للأمم المتحدة، واعتمادا على التجربة الناجحة في التحضير للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بإعداد تقرير شامل عن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعلنة في المؤتمر، مع التركيز على التقدم المحرز في جميع المجالات التي شملها توافق مونتيري؛

٢١ - **تقرر** أن يشكل العمل التحضيري، وتقارير الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وكذلك العملية التحضيرية لحوار الجمعية العامة الرفيع المستوى، مساهمات في إعداد التقرير الشامل الذي سيقدم على أساس سنوي إلى الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وكذلك في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يجري كل سنتين؛

٢٢ - تشدد على ضرورة إحراز تقدم على جميع الصُعد وعلى تعزيز الانسجام والتداؤب بين جميع الجهود الإنمائية، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يقوم، بروح الشراكة الاستراتيجية التي أطلقت في مونتيري، بعرض هذا القرار على مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، قبل اجتماع فصل الربيع للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية، وكذلك على المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، بوصفه مساهمة في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة لتمويل التنمية، المزمع عقده في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣.